

12 ألف غرفة فندقية في الشارقة بحلول 2010

أروى سليمان - الشارقة

أطلقت هيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة أمس مشروع «تدريب وترخيص المرشدين السياحيين في إمارة الشارقة» بالتعاون مع كلية «الأفق الجامعية» ضمن خطتها الاستراتيجية للعام 2009، التي تهدف إلى تعزيز أداء القطاع السياحي في الإمارة، ورفع مستوى الخدمات السياحية المقدمة لأكثر من 1.5 مليون سائح تستقبلهم الإمارة سنوياً، ومن المتوقع ارتفاع عدد الغرف الفندقية إلى 12 ألفاً في العام 2010.

وقال الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي رئيس الهيئة إن إطلاق مشروع «تدريب وترخيص المرشدين السياحيين» يشكل إنجازاً جديداً في عملية تطوير القطاع السياحي في الشارقة التي تشهد إنجازات مهمة، وتطلع بثقة إلى تحقيق خطوات وأعداء جديدة، تضيف تاجاً آخر إلى ما حققته في السنوات السابقة.

وأضاف: «ندرك أن صناعة السياحة اتخذت خلال الأعوام الماضية منحى مهماً في عملية التنمية الاقتصادية في الشارقة، إذ أصبحت من أكثر الصناعات نمواً ومساهمة في نعم الناتج المحلي للإمارة، وتخلت الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبقيت على مدار سنوات تحتل أولى المراتب في ميزان المدفوعات والدخل القومي، لتصبح شرياناً أساسياً وداعماً في عملية التطور والبناء».

وتطرق القاسمي إلى حجم النمو السياحي خلال الأعوام القليلة الماضية، والدعم الذي يقدمه إلى الناتج المحلي للإمارة، الذي حقق نسبة نمو مرتفعة في السنوات الخمس الأخيرة بلغت 11 بالمئة سنوياً ليصل إلى 68.4 مليار درهم في العام 2007، كما ارتفع حجم التردد السياحي إلى الإمارة من 600 ألف سائح في العام 2001 إلى 1.5 مليون سائح في العام 2008، وارتفع عدد المنشآت الفندقية في الإمارة إلى 107 منشآت فندقية.

وأضاف: «سيشهد العام 2009 انضمام فنادق جديدة تنافس إلى الموجودة حالياً، كما تنتظر الشارقة دخول أكثر من 5 آلاف غرفة فندقية جديدة خلال العامين المقبلين ليصل عدد الغرف الفندقية في الإمارة 12 ألف غرفة فندقية في العام 2010، وذلك لمواكبة النمو المتزايد في عدد السياح المحليين إلى الإمارة التي يستعد قطاعها الفندقي لدخول أكثر من 28 منشأة فندقية جديدة للعمل في قطاعها الفندقي، حيث تستمر الإمارة في استقطاب الشركات والعلامات الفندقية العالمية إليها».

وشدد القاسمي على أن المتغيرات المتسارعة، ومجموعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، تفرض علينا في المرحلة الراهنة العمل أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية المتوسطة وبعيدة المدى، وذلك في إطار خطط التنمية المستهدفة مع التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود، بهدف تحسين جودة الخدمات السياحية كونها إحدى الركائز الأساسية لتطوير القطاع ودعم قدرته التنافسية.

وقال: «من هذا المنطلق تعمل الهيئة على تفعيل عملية التكامل في منظومتها السياحية، وتطوير مفرادتها وأدائها، بما يسهم في تحويل صناعة السياحة إلى منتج وطني مستدام، يتميز بالاستقرار والمتانة، لا سيما في ظل توافر وتنوع وثراء المقومات السياحية في الإمارة، وفي مقدمتها إرث الإمارة التاريخي والحضاري ومقوماتها الثقافية والطبيعية».

وأضاف: «من هنا ارتأت الهيئة العمل على وضع برنامج لتدريب وترخيص المرشدين

السياحيين لأهميته البالغة في منظومة العمل السياحي، إذ يعتبر المرشد السياحي من أهم عناصر المنظومة السياحية، والتي يتبع على عاتقها بناء الانطباع المرصلي لدى السائح، ومن هنا جاءت فكرة البرنامج نفسه لتفعيل دور المرشد السياحي، بما يحقق رفع مستوى الخدمات السياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمارة الشارقة خصوصاً.

وأوضح القاسمي: «قمنا بإجراء الدراسات المتعلقة بالإرشاد السياحي كافة في الشارقة، حيث بدأ واضحاً لنا أن المرشدين السياحيين العاملين في الإمارة أو لدى الشركات السياحية التي تنظم جولات سياحية في الشارقة ليس لديهم ثقافة منتج الشارقة السياحي بما يكفي، ومرسناً على أن تكون فاعلين في الأمر نفسه، فقمنا بدراسة الأنظمة المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعض دول المنطقة، ومن ثم قمنا بدراسة كيفية وإمكانية القيام بمشروع تدريب وترخيص المرشدين السياحيين في الشارقة ليكونوا سفراء للتعريف بتاريخ الشارقة وتراثها وثقافتها وأصالته، كما

تتفق رايونون في الشارقة

الرؤية الاقتصادية

قامت الهيئة بدراسة آلية تطبيق هذا المشروع لأهميته في إنتاج التوجه السياحي واستقطاب السياح، وقمنا ببناء على هذا بالاجتماع والباحث مع كلية «الأفق» لما لها من خبرة أكاديمية في المجال نفسه.

وأبج: «ومن ثم بدأت الهيئة العمل مع كلية «الأفق» بالشارقة لطرح برنامج الإرشاد السياحي خلال العام الجاري 2009، لجميع الراغبين من أفراد وشركات سياحية بشكل اختياري، على أن يكون البرنامج إلزامياً لجميع الشركات السياحية العاملة في الشارقة خلال الفترة المقبلة، وأن يكون جميع المرشدين السياحيين العاملين لديها مرخصين من قبل الهيئة، بحيث تكون هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة الجهة المشرفة عليه من حيث المتابعة والمراقبة، إذ أن تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بعمل القطاعات السياحية الخدمية وتنظيم طبيعة العلاقة القائمة بين القطاع الخاص والعام على أساس الشراكة والشفافية فيما بينهما، يمثل متطلباً مهماً في دعم القطاع، وتأكيد المكانة الرائدة للمنتج السياحي لإمارة الشارقة».

